

بحار الأنوار

[140] الموصولة أي الغير المنقطعة فإن كل إمام بعده إمام، كما فسر قوله تعالى " ولقد وصلنا لهم القول لعلهم يتذكرون " بذلك في بعض الاخبار، أو الموصولة بين ا و بين خلقه. والاية المخزونة أي هم علامة قدرة ا تعالى وعظمته، لكن معرفة ذلك كما ينبغي مخزونة إلا عن خواص أوليائهم، وفيه إشارة إلى أن الايات في بطون الايات هم الائمة عليهم السلام كما مر في الاخبار، وقد قال أمير المؤمنين صلوات ا عليه: ما آية أكبر منى. والامانة المحفوظة أي يجب على العالمين حفظهم وبذل أنفسهم وأموالهم في حراستهم، أو المراد ذو الامانة بمعنى أن ولايتهم الامانة المحفوظة المعروضة

على أمانة أو صدق حديثهم أو أعانهم بشرط

كلمة خرج من ولاية ا عزوجل وولاية رسول ا صلى ا عليه وآله وولايتنا أهل البيت. وكذلك خبر يزيد بن عمير المروى في العيون أيضا وقال فيه: دخلت على على ابن موسى الرضا (ع) بمرو فقلت له يا ابن رسول ا روى لنا عن الصادق جعفر بن محمد عليه السلام أنه قال: لا جبر ولا تفويض أمر بين أمرين فما معناه ؟ فقال: من زعم أن ا عزوجل فوض أمر الخلق والرزق إلى حجه (ع) فقد قال بالتفويض، والقائل بالجبر كافر والقائل بالتفويض مشرك. ونحو هذين الخبرين مما أوضح معنى تفويض أمر الخلق إلى الائمة وأبطل قول المفوضة وأوجب لعنهم ومقاطعتهم. فكل ما ورد في هذه الزيارة الجامعة - وغيرها مما يوهم ظاهره التفويض ولا يوصى إلى ذلك، فانما هو محمول على رعايتهم عليهم السلام لامر خلقه عزوجل وقيامهم بينهم باعلاء دينه إذ أنهم (ع) حججه على خلقه وأنهم عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون. ويزيد ما قلناه ايضاحا ما جاء في آخر الزيارة المذكورة من قوله (ع) واسترعاكم أمر خلقه أي جعلكم رعاة لامرهم وولاة عليهم وأين هذا من التفويض المنهى عنه والملعون قائله ؟